من الخطط الخمسية إلى الاستراتيجيات التنموية
خبرات وآفاق فى رحاب تجربة التخطيط والتنمية المصرية

أ.د. علاء الدين محمود زهران*

أولاً: مقدمة:

تظل تجربة التخطيط المصرية المستمرة تاريخياً منذ قديم الزمن ووثائقياً – كخطط خمسية منذ ستينيات القرن الماضي وكخطط استراتيجية في وقتنا الحالي– وإلى المستقبل المنظور، تزخر بالعديد من الخبرات والدروس الهامة للمخططين والباحثين وصناع السياسات ومتخذي القرار، ليس في مصر وحدها ولكن في المنطقة العربية والدول النامية على وجه العموم. وبمناسبة صدور العدد التذكاري من المجلة العلمية للمعهد حول تجربة مصر التخطيطية وتأسيس أول وزارة للتخطيط، رأيت أن أسجل بعض ملاحظاتي حول تطورات سابقة وراهنة ومستقبلية تتعلق بهذه التجربة التى نعتز بها كباحثين وممارسين للعمل التخطيطي، ونتطلع دوماً لتعزيز ريادة هذه التجربة وتحديثها بما يدعم التنمية الشاملة والمستدامة في مصر.

تعتبر تجربة مصر في التخطيط للتنمية في الستينيات من القرن الماضي نموذجاً لما يمكن للتخطيط التنموي الشامل أن يحققه من نهضة اقتصادية واجتماعية. فهي التجربة التي هدمت النظرة القاصرة للتخطيط بوصفه مجرد استهداف لعدد من الإصلاحات المستقلة في القطاعات، وهو المفهوم الذي ثبتت فعاليته من خلال النتائج التي حققتها تجربة التنمية المصرية في الستينيات، فقد نجحت في تحقيق جزء كبير من خطة التصنيع الأولى، ومستهدفات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ – ١٩٦٥، والتي استهدفت بصفة أساسية مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات، ولم يمنع تحقيق هذا الهدف سوى العدوان الإسرائيلي الغاشم ١٩٦٧ (إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.... ١٩٦٠ –١٩٦٥).

وقد لفت نظر الكاتب المقولة التي تصدرت الوثيقة الأصلية للخطة الخمسية الأولى المشار إليها، والتي ذكرها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ونقتبس هنا جزءاً منها نصاً:

* رئيس معهد التخطيط القومى

"إننا لا نملك أن نتخلف إطلاقاً عن العالم الجديد، ولقد بذلنا من التضحيات وواجهنا الكثير من الآلام لأننا تخلفنا عن تطورين سابقين هما البخار والكهرباء، ولكن ذلك كله لا يمكن أن يقاس بما يمكن أن نتعرض له إذا فاتنا الفجر الجديد الذي أشرق على الدنيا، إن الذين يتخلفون عن الفجر الجديد سوف يغامرون بحقهم في الوجود.... إن المعرفة ستكون في العصر القادم هي القوة الحقيقية والحرية الحقيقية...."

إن التمعن في مضمون الفقرة السابقة ليقفز بالذهن مباشرة إلى توجهات الدولة في الوقت الحالي من ضرورة اللحاق بالثورة الصناعية الرابعة والتحول للمجتمع الرقمي في ظل ما يشهده العالم من ثورة معرفية هائلة ناتجة عن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد كان التخطيط الشامل في تلك الحقبة الزمنية هو الأسلوب الأمثل للتخطيط، وبطبيعة الحال لا يتسع المقام هنا لتقييم تجربة التخطيط في الستينيات من القرن الماضي، إلا أن الملمح الرئيسي يشير إلى امتلاك مصر لخبرات عميقة ومتميزة في التخطيط للتنمية تراكمت عبر ستة عقود من الزمان. ولعله من نافلة القول التذكير بأن معهد التخطيط القومي قد تأسس عام ١٩٦٠ مصاحباً لبدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى المشار إليها، وبأغراض رئيسية أهمها إعداد الدراسات العلمية والفنية اللازمة لدعم تنفيذ الخطط القومية وإعداد الخطط السنوية وتقارير المتابعة ذات الصلة.

ولأن اقتصاد أي دولة يعد بمثابة جزء من النظام الاقتصادي العالمي، فمن الطبيعي أن يتطور النظام الاقتصادي للدولة ويتغير معه نهج التخطيط المتبع. وأياً كان شكل النظام الاقتصادي للدولة وطبيعته يظل دور الدولة موجوداً وحاضراً، ويظل أيضاً دور التخطيط موجوداً وقائماً وأساسياً في كافة الأزمنة والأمكنة، فقط يختلف تبعاً لمدى ارتباطه بالنظام الاقتصادي العالمي، وقد تحولت مصر تدريجياً بدءاً من الربع الأخير من القرن العشرين من نظام الاقتصاد الموجه – ومن ثم إلى نظام التخطيط التأشيري أو التخطيط بالمشاركة – إلى نظام الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق الذي يسود العالم الآن على اختلاف درجاته من دولة لأخرى.

ففي ظل النظام الاقتصادي الموجه تحدد الدولة – الحكومة – نوعية وكمية وأسعار السلع التى ينبغي إنتاجها، ومن أهم عيوب هذا النظام عدم القدرة على تخصيص عوامل الانتاج على

السلع والخدمات بكفاءة أو تحديد السعر المناسب، وغالباً ما تضطر الدولة لتغطية أية فروق تحدث بين التكلفة والسعر من مواردها. أما في ظل نظام اقتصاد السوق، وهو يعني في مفهومه العام عدم تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه، وتقوم الدولة بالأنشطة التى لا يستطيع الأفراد القيام بها مثل الدفاع والأمن والعدالة وكذا المشاركة الفاعلة في كل ما يتعلق ببناء الإنسان وبشكل خاص في مجالي التعليم والصحة. ويظل دور الدولة فاعلاً أيضاً فى هذا النوع من الاقتصادات، حيث تلعب دوراً هاماً في ضبط إيقاع السوق، ويختلف هذا الدور تبعاً لدرجات حرية السوق (مؤتمر إصلاح منظومة التخطيط.. ، ٢٠١٢).

ونعتقد أننا في مصر نعيش الآن مرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي وهو نظام يسعى للاستفادة من مزايا اقتصاد السوق الحر في تحقيق أكبر مستوى من الرخاء مع تأمين المجتمع والعاملين من خلال آليات تضمن تلافي عيوب المنافسة الشرسة والممارسات الاحتكارية، ويستلزم هذا النظام تدخل الدولة بمجموعة من الآليات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتضمن في ذات الوقت ضبط الأسعار وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، مع الالتزام بقواعد اقتصاد السوق المرتبطة بالنظام العالمي والاتفاقيات الدولية الموقعة مع المؤسسات والمنظمات الدولية (زهران، أ. ٢٠١٨).

ثانياً: التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي للتنمية فى مصر

لقد برز مفهوم التنمية بشكل عام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات، حيث كان قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات، ولكن مع اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠ بمفهوم التنمية البشرية وإصدار تقرير للتنمية البشرية منذ ذلك التاريخ، برز مفهوم التنمية البشرية بشكل كبير وزاد الاهتمام بهذا المصطلح على المستوى العالمي، حيث أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، فالبشر هم الثروة الحقيقية لأى أمة وتكمن قدرات الأمم فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف مع أى جديد بكفاءة وفاعلية.

وقد كان لمعهد التخطيط القومي شرف السبق على المستويين الإقليمي والمحلي في إصدار تقرير التنمية البشرية الوطني منذ عام ١٩٩٤ الذى يعتبر أول تقرير قطري عربي فى هذا المجال

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك إدراكاً من المعهد لدور التنمية البشرية فى تنمية رأس المال البشري والاجتماعي والمعرفي فى مصر. وقد تناولت تقارير التنمية البشرية القطرية لمصر العديد من جوانب وقضايا التنمية الأكثر أهمية مثل: الشباب، نحو عقد اجتماعي جديد، اللامركزية من أجل الحكم الرشيد، دور المجتمع المدني، العولمة، التنمية المحلية بالمشاركة والتعليم.

ومع بروز واستقرار مفهوم التنمية المستدامة منذ قمة الأرض في ريو دي جانيرو ١٩٩٢، جاء عام ٢٠٠٠ لتصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الألفية المعروف بـ "الأهداف الإنمائية للألفية" المعروفة عالمياً بـ MDGs وتضمنت (٨) غايات رئيسية، حيث طرح زعماء العالم رؤية جديدة جسورة وجامعة من أجل صالح الإنسانية، وركزت الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالموافقة على غايات معينة ومحددة زمنياً للتنمية المستدامة، وأضافت عنصر الشراكات بوصفه بعداً رئيسياً جديداً في مجال تحقيق تلك الأهداف(www.un.org/ar/millenniumgoals/61.shtml)

وفي سبتمبر ٢٠١٥ اعتمد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ومن بينها مصر، خطة التنمية المستدامة (٢٠١٦ – ٢٠٣٠) فى قمة تاريخية أممية توافقت الدول خلال الخمسة عشر عاماً المقبلة من خلال إطار شامل جامع حول تنفيذ هذه الأهداف الجديدة والتي تضم سبعة عشر هدفاً ومائة وتسعة وستون غاية وتنطبق على الجميع، وتسعى لحشد الجهود للقضاء على الفقر والجوع فى كل مكان ومكافحة أشكال عدم المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء **والفتيات** بدول العالم، وكذلك المساواة فيما بين الدول وحماية حقوق الإنسان وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد، وتعزيز الابتكار وتوفير العمل اللائق وحماية التدهور البيئي مع مراعاة مستويات التنمية والقدرات الوطنية تحت شعار "لا أحد يتخلف عن ركب التنمية Leave no one behind (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨، هدى النمر وآخرون ٢٠١٥).

وقد أكدت ونبهت التطورات الخاصة بالتنمية المستدامة وأفقها الزمنى ٢٠٣٠ أنظار العديد من دول العالم مجدداً إلى أهمية التخطيط طويل الأجل للتنمية، كما وجهت الأنظار مجدداً أيضاً

إلى أن التخطيط الاستراتيجي للتنمية أصبح ضرورة حتمية في ظل تسارع وتداخل وترابط وتشابك التطورات العالمية والإقليمية والمحلية في سياق عالم أو قرية عالمية كونية مفتوحة.

وعلى ذلك فإن التخطيط الاستراتيجي للتنمية ليس مجرد موضة يتم اتباعها تماشياً مع الاتجاهات العالمية، فالتخطيط الاستراتيجي من خلال مراحله المعروفة والمتضمنة لتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، إنما يساعد في:

- فهم المشاكل الملحة للتنمية غير المستدامة
- توضيح التحسينات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- تحديد ما هو مطلوب لمواجهة التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وتشير الحوارات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن التنمية المستدامة، إلى أن هناك حاجة ملحة لتغييرات هيكلية مهمة للطرق التي تدير بها المجتمعات اقتصاداتها، وشئونها الاجتماعية والبيئية. ومن ثم قد يتطلب الأمر اتخاذ خيارات صعبة لتحقيق استراتيجيات للتنمية المستدامة، وذلك لصنع وتنفيذ هذه الاستراتيجيات بطريقة واقعية وفعالة ودائمة. لقد حاولت العديد من البلدان التخطيط لحل المشاكل الملحة للتنمية بطرق تقليدية، ولكنها فشلت بشكل جزئي على الأقل في إيجاد سبل خروج واضحة من مشكلاتها المتضاربة والمتداخلة في آن واحد. في حين أن الاستراتيجيات التي تم تقديمها كمفاهيم جديدة، تطرح للاسترشاد بها مع مراعاة خصوصية الزمان والمكان لكل بلد. لذلك فإن تطوير مثل التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة سوف يساعد دول العالم المختلفة في دمج جميع مكونات التنمية المستدامة في عمليات التخطيط القائمة، والتنسيق والتقارب بين أطر التخطيط المختلفة بما يخفف العبء أيضًا على القدرات والموارد المتاحة (وهى خبرات المنظمات الدولية الرائدة من واقع خبراتها عبر العالم – راجع : ٢٠١٠ ((World Bank, 2018, OECD.

في هذا السياق، بدأت مصر في التحول من الخطط الخمسية إلى الخطط الاستراتيجية التي تمتد لخمسة عشر عاماً (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)، من خلال إصدار النسخة الوطنية لاستراتيجية للتنمية المستدامة، وهي أول خطة استراتيجية بعيدة المدى والتي تتماشى مع الأهداف الإنمائية العالمية للتنمية المستدامة (٢٠١٦–٢٠٣٠) التي أطلقتها الأمم المتحدة والمعروفة بـ SDGs. ولعل

أهم ما يميز الخطط الاستراتيجية عن الخطط الخمسية هو تضمينها لمؤشرات قياس الأداء الكمية والتي تسهل عمليات متابعة مدى التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات ومن ثم عمليات المحاسبة والمساءلة.

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية عشرة محاور رئيسية تغطي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يشتمل البعد الإقتصادية على محاور التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، أما البعد الاجتماعي فيشتمل على محاور العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة، وأخيراً البعد البيئي ويشتمل على محوري البيئة والتنمية العمرانية. وتُجري محاولات التحديث حالياً على قدم وساق في محاولة لتحقيق أكبر من الاتساق مع الأهداف الإنمائية العالمية للتنمية المستدامة SDGs، ولتسهيل بناء قواعد البيانات وحساب المؤشرات لأغراض إعداد تقارير المتابعة وتقييم الأداء سواء بالنسبة للاستراتيجية الوطنية أو الاستراتيجية الأممية. ومن الجدير بالذكر أن مصر من خلال وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري قدمت تقريرها الطوعي بشأن الأهداف الأممية في يوليو ٢٠١٨ والذي حاز على إشادة دولية لما اتسم به من مصداقية وشفافية بحسب المراقبون (Egypt Voluntary National Review 2018).

ثالثاً: أضواء على نتائج الأداء وحصاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

أفرزت تجارب التنمية المختلفة، ومن بينها التجربة المصرية، خبرات هامة ومستمرة حول تعقد وتشابك واعتمادية كافة جوانب التنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو التعقد الذي فرض تحديات جوهرية أمام المخطط ومتخذ القرار سواء في عملية التخطيط للتنمية وصناعة السياسات العامة، أو في تقييم جوانب ونتائج وآثار التنمية المختلفة، وتحليل التقدم المحرز أو التراجع في إدراك أهدافها قياساً بما هو مخطط.

في هذا الجزء سوف يتم تقييم الأداء التنموي في مصر في ضوء مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، أي يتم قياس التقدم في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال الفترة في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، بالتركيز على مجموعة رئيسية من المؤشرات، وكذلك في ضوء

موقع مصر في أهم التقارير الدولية المعنية بعملية التنمية (لمزيد من التفاصيل : تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨).

١. تقييم الأداء التنموي بصورة عامة

لقد انعكست مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بدءاً من عام ٢٠١٤ برفع أسعار الطاقة وإقرار قانون الخدمة المدنية، ثم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بدءاً من نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير سعر الصرف، وإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون الإفلاس، وصدور قانون الاستثمار، ومنح ٥٠% تخفيضات ضريبية للاستثمارات في المناطق الأكثر احتياجا، وقانون سوق رأس المال ٢٠١٧، وقانون التراخيص الصناعية، وقانون الإفلاس، وغيرها من الإجراءات التي ساهمت في تحسن وضع وترتيب مصر في التقارير الدولية بشكل عام. حيث حققت مصر تقدماً في كل من قيمة المؤشر والترتيب خاصة فيما يتعلق بتقارير فجوة النوع الاجتماعي، والتنافسية العالمية، والسعادة، وحققت تقدماً في الترتيب في مؤشرات الابتكار العالمي، والتنمية الاحتوائية، والأداء البيئي، كما تحسن ترتيب مصر في مؤشر ممارسة الأعمال خلال عام ٢٠١٧، حيث تقدمت تسعة مراكز، وكان ذلك راجعاً في الأساس إلى التقدم في ستة مؤشرات فرعية بمعدلات كبيرة تراوحت بين ٥٦ مركزاً في مؤشر الحصول على الكهرباء، ومركزين في مؤشر تسجيل الملكية. وقد ظهر تأثير ذلك التقدم بارتقاء مصر ثمانية مراكز بتقرير ممارسة الأعمال ٢٠١٩، لتصل إلى المركز ١٢٠ من بين ١٩٠ دولة، لتحصل على ٥٨.٦ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة، وهى أعلى قيمة تحصلت عليها مصر خلال السنوات الأربعة الأخيرة.

٢.تقييم الأداء التنموي الاقتصادي

وفقاً لتقرير"ممارسة الأعمال ٢٠١٩" فإن ما أحرزته مصر من إصلاحات تم رصدها خلال الفترة من أول مايو ٢٠١٧ حتى نهاية أبريل ٢٠١٨، يعد أكبر عدد من الإصلاحات يجري تنفيذها في عام واحد خلال السنوات العشر الماضية، وثاني أكبر عدد من الإصلاحات تنفذه إحدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام. حيث شملت هذه الإصلاحات خمسة مجالات هى: بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، وحماية صغار المستثمرين، وسداد الضرائب، وتسوية حالات الإعسار(World Bank 2017– 2019).

كذلك حققت مصر خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مركزاً متقدماً لم يتم تحقيقه منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠ بتقرير "التنافسية العالمية"، حيث وصلت للمركز رقم ١٠٠ من بين ١٣٧ دولة، محققة بذلك تقدماً بنحو ١٥ مركزاً عن السنة السابقة لها. وبذلك تُعد مصر أفضل دولة حققت هذا التقدم بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال هذا العام. فقد حققت مصر تقدماً في الترتيب وفى قيمة مؤشرات المجاميع الرئيسية الثلاثة خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق له، وإن كان أفضل تقدم حققه مؤشر مجموعة محفزات الكفاءة، تلاه مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية، فمؤشر مجموعة محفزات الابتكار (World Economic Forum 2018).

اقتربت قيمة مؤشر مجموعة محفزات الكفاءة من القيمة التي تحققت في ذلك العام، وهو له أهمية كبيرة في التأثير على ترتيب مصر عند حساب مؤشر التنافسية بسبب ترجيحه بوزن ٥٠%، مما يتطلب توجيه المزيد من الاهتمام بالسياسات الداعمة لمؤشرات هذه المجموعة، خاصةً ما يتعلق منها بأسواق السلع، وأسواق العمل، وأسواق المال، والتعليم العالي والتدريب. في حين جاءت مصر في موقع متأخر نسبياً بين الدول المتضمنة في التقرير فيما يخص توافر خدمات التدريب المتخصصة محلياً، وجودة التعليم الابتدائي، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وجودة نظام التعليم العالي، ونسبة مشاركة الإناث في قوة العمل، وعجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى اعتماد التقرير الأخير من تقارير التنافسية في أكتوبر ٢٠١٨ على منهجية جديدة تزداد فيها أهمية رأس المال البشري والابتكار، ووفقاً لهذه المنهجية الجديدة جاء ترتيب مصر في المركز ٩٤ من بين ١٤٠ دولة، وفي الترتيب ١٢ بين الدول العربية، وجاءت في المؤشرات الفرعية ضمن أكبر ٣٠ سوقاً عالمياً من حيث الحجم.

وحيث أن تصنيف مصر يقع ضمن مجموعة الاقتصادات المعتمدة على الكفاءة، فإن تحسين التنافسية في ضوء أوجه الضعف المشار إليها، يستلزم إعطاء أولوية لتحسين جودة التعليم، وتوفير خدمات التدريب المتخصصة، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، وتحسين كفاءة بيئة الاقتصاد. ومن ثم من الأهمية أن يعطي صُناع القرار اهتماماً متزايداً بمؤشرات مجموعة الابتكار، في ظل ما يشهده العالم من ثورة صناعية رابعة ومشتقاتها. كما تُشير التجارب الدولية إلى وجود

ارتباط وثيق بين تحسن تنافسية الدول النامية، وتطور الابتكار وريادة الأعمال، الأمر الذى يتطلب بدوره مزيد من الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي.

وبالنسبة لدليل التنمية البشرية فقد حدث تحسناً كمياً في مستوى التنمية البشرية بموجبه تقع مصر ضمن فئة البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية. ووصل ترتيب مصر إلى المركز١١٥(من إجمالي ١٨٩ دولة) في عام ٢٠١٧، حيث حققت قيم الأدلة الفرعية الثلاثة المكونة لدليل التنمية البشرية زيادة مطردة منذ عام ٢٠١٠، غير أن قيمة دليل التعليم كانت دائماً أقل من قيمة دليل التنمية البشرية، بينما تزيد قيمة دليل الدخل عن قيمة دليل التنمية البشرية بفارق بسيط، أما قيمة دليل الصحة فكانت دائماً أعلى من قيمة الدليل (UNDP. 2018, World Bank. 2018).

يستهدف برنامج عمل الحكومة "مصر تنطلق" (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢) تحقيق معدل نمو ٨% بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. وكانت الحكومة قد استهدفت تحقيق معدل نمو ٥.٢% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وتوضح المؤشرات أن هذا المعدل قد تحقق بالفعل في ذلك العام. وبالنظر لمؤشرات الاقتصاد الكلي، يمكن القول بحدوث تحسن في أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في اتجاه تحقيق أهداف الاستراتيجية، مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، والاحتياطي من النقد الأجنبي (عدد شهور تغطية الواردات السلعية) ونسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستثمار، وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما حدث تراجع في بعض المؤشرات الأخرى، وذلك كما توضحه الأشكال البيانية الأرقام من (١) إلى (٨) بالملحق رقم (١).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المشروعات القومية الكبرى نجحت في تحفيز قطاع التشييد والبناء، حيث حقق معدل نمو يقترب من ١٩.٣% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو قطاع كثيف العمالة، مما أدى إلى تزايد فرص العمل والتخفيف من البطالة. كما أن الدخول التي تحققت في هذا القطاع وغيره من القطاعات قد حركت الطلب الاستهلاكي والوسيط في السوق، مما أدى إلى انتعاش النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى بعد أن مرت بفترة ركود في أعقاب عام ٢٠١١.

(راجع ملحق رقم –٢– المشروعات القومية الكبرى كما وردت في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠)

ومن الجدير بالذكر أنه تمت مراجعة مستهدفات معدل نمو الناتج المحلي، ونسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للناتج المحلي، ومعدل الاستثمار، عند إعداد "الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨–٢٠٢٢/٢١" وتعديلها لكي تكون أكثر واقعية في ضوء ما تحقق على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال فإن وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كانت تستهدف تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره ١٠% بحلول عام ٢٠٢٠، وبطبيعة الحال في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، تم تعديل معدلات الاستثمار المستهدفة بحيث تتسق مع معدلات نمو الناتج المحلي المستهدفة حتى عام ٢٠٢٢ وقدرها ٨%.

كذلك فقد تخطت بعض المؤشرات مستهدف ٢٠٢٠، مثل: عدد شهور الواردات التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية، ونسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي. بل أن معدل ضريبة القيمة المضافة قد تخطى مستهدف ٢٠٣٠، حيث وصل إلى ١٤%، بينما مستهدف له في عام ٢٠٣٠ (١٠%) فقط، مما يتطلب مراجعة النظام الضريبي ككل لكي يحقق التوازن بين هدفي التمويل والعدالة الاجتماعية، حيث أبقت الاستراتيجية على معدل الضريبة على الدخل كما هو حتى عام ٢٠٣٠ (٢٢.٥%) فقط، مما لا يتفق مع مبدأ تصاعدية الضريبة وهو ما قد يتطلب الاستمرار في تطبيقه في الأجل المتوسط فقط. أيضاً لقد حققت بعض المؤشرات المتاحة عن الطاقة مستهدفاتها حتى عام ٢٠٣٠، أو في طريقها لتحقيقها، بل حقق بعضها أكثر من المستهدف لها مثل معامل الاحتياطي لإجمالي الإنتاج من كل من الزيت الخام والغاز الطبيعي.

في المقابل قد تراجعت بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى عن قيمها في سنة أساس الاستراتيجية، مما يصعب معه تحقيق المستهدف لها في الأجل المتوسط كما كان مستهدفاً في ٢٠٢٠، مثل: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الصناعي، ونسبة الفقر، ومعدل التضخم، ومعدل الادخار ونسبة المكون التكنولوجي في الصادرات، ونسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي، ونسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات.

ويتطلب هذ الوضع مراجعة قيم المؤشرات المستهدفة في الاستراتيجية وتعديلها، وهو ما تعكف عليه حالياً وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مع البحث في السياسات والآليات التي تُمكن من تحقيقها في التوقيت المستهدف في الاستراتيجية.

وتجدر الإشارة هنا عند تحليل الزيادة في نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي والتي تجاوزت ضعف النسبة بالمقارنة مع سنة أساس الاستراتيجية، ضرورة العودة مرة أخرى إلى المشروعات القومية الكبرى وبشكل خاص مشروعات البنية الأساسية والطاقة والمدن الجديدة ومشروع المليون ونصف المليون فدان ومشروعات الاستزراع السمكي وغيرها، حيث يروج البعض لمقولة أن الديون الخارجية هي اقتطاع من حقوق الأجيال القادمة التي سوف تسدد فواتير تلك الديون، إلا أن الحقيقة تقتضي التأكيد على أن كافة المشروعات القومية الكبرى تمت وتتم من أجل الأجيال القادمة ولعقود ممتدة، كما أن قدرة مصر على سداد جميع التزاماتها الخارجية من أقساط وفوائد طوال السنوات الماضية وعدم اللجوء إلى جدولة الديون أو نادي باريس، إضافة إلى أن طرح السندات الدولارية في بورصة لندن لآجال تصل إلى عام ٢٠٣٠ كان يُغطى بخمسة وستة أضعاف الكمية المطروحة من قبل المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الدولية، وهو أكبر دليل على الثقة في مستقبل الاقتصاد المصري، أضف إلى ذلك ارتفاع رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي ليغطي ٨.٥ شهور واردات، وكذا شهادات مؤسسات التمويل الدولية بتحسن التصنيف الائتماني لمصر للمستوى (B) والتحول من مستقر إلى إيجابي (++B).

٣. تقييم جوانب الأداء التنموي الاجتماعي

بالنسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية حدث تحسن في مؤشرين من مؤشرات العدالة الاجتماعية، وهما مؤشري توزيع الدخل، والثقة في الحكومة. في حين تراجعت بعض المؤشرات المتاحة عن العدالة الاجتماعية عن قيمها في سنة أساس الاستراتيجية، مثل: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الفقر المدقع، بسبب انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي بعد عام ٢٠١١، وارتفاع معدلات النمو السكاني.

في مجال الرعاية الصحية يُمكن تحقيق مستهدف مؤشر معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وذلك بالنسبة للمستهدف في ٢٠٢٠. كذلك يُمكن تحقيق مستهدف مؤشر معدل

وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، في حالة التركيز على برامج الرعاية الصحية الأولية وبرامج الرعاية الوقائية التي تستهدف الأطفال أقل من خمس سنوات، وذلك بالنسبة للمستهدف في ٢٠٢٠.

ويتطلب تحقيق المستهدف لمؤشر الحالة الغذائية للأطفال أقل من خمس سنوات في ٢٠٢٠ في حالتي التقزم والهزال إلى موارد بشرية ومالية، حتى يمكن رفع الوعي بالتغذية الصحية المتوازنة، خاصةً للأمهات. كذلك يتطلب الأمر تحقيق التكامل بين وزارات الصحة والسكان، والتربية والتعليم، والتضامن الاجتماعي، والإعلام، والمجلس القومي للطفولة والأمومة. مع أهمية قيام الجامعات والمراكز البحثية بدراسة الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية، خاصة بين الفئات الهشة من الفقراء والأميين.

يتطلب تحقيق مستهدف الإنفاق الصحي المباشر من المواطنين إلى سياسات صحية تُسيطر وتتحكم في تقدير تكاليف العلاج بالقطاع الخاص، بالإضافة إلى سياسات تسعير الدواء، خاصة الدواء المستورد، حتى يُمكن تحقيق مستهدفي ٢٠٢٠، ٢٠٣٠. لقد تحسن مؤشر نسبة السكان الذين لديهم نظام صرف صحي، ويُمكن تحقيق المستهدف له في عام ٢٠٢٠. هناك حاجة لمزيد من الجهود لزيادة نسبة السكان الذين يستخدمون نظام صرف صحي آمن. كما أن هناك حاجة لتعديل البرنامج الزمنى للنظام الجديد للتأمين الصحي الذي يستغرق تنفيذه ١٥ عاماً، حيث يتم التطبيق على ستة مراحل، تبدأ الأولى في عام ٢٠١٧/١٨ (تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨).

بالنسبة للتعليم يمكن رصد النتائج التالية:

- تحسن أربعة مؤشرات للتعليم الأساسي، وهى نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان جودة التعليم، ونسبة الأمية في الفئة العمرية(١٥-٣٠)، وترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي، وترتيب مصر في نتائج اختبار TIMESS.
- تراجع عدد من مؤشرات التعليم الأخرى عن قيمها المتحققة في سنة أساس الاستراتيجية، كما في حالة نسبة التسرب من التعليم قبل ١٨ عاماً، ومتوسط عدد الطلاب في الفصل، ومتوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي، ونسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات القيد في رياض الأطفال.

- تحسنت بعض مؤشرات التعليم العالي بدرجة كبيرة في اتجاه تحقيق مستهدفات الاستراتيجية، مثل معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة، ومعدل الطلاب إلى كل عضو هيئة تدريس، ونسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص.

- تخطت بعض المؤشرات المستهدف لها في عام ٢٠٢٠، وهى: عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وعدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي. وفي المقابل قد تراجع مؤشر نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة عن قيمته في سنة أساس الاستراتيجية، مما يصعب معه تحقيق المستهدف له في عام ٢٠٢٠ (UNDP. 2018).

وفي اعتقادنا أن تبني القيادة السياسية لاستراتيجية بناء الإنسان المصري وبشكل خاص في مجالي الصحة والتعليم، حيث أن صدور قانون التأمين الصحي يعد نقطة فارقة في حياة المصريين، باعتباره كان حلماً أن تقوم الدولة بالتغطية العلاجية الشاملة لكل مواطن مصري يحمل الرقم القومي مع تحمل الدولة لنفقات الخدمة الصحية لغير القادرين، وقد تم البدء في تطبيقه بالفعل بمحافظة بورسعيد، والمخطط أن يتم التطبيق على كافة المحافظات بحلول عام ٢٠٣٠. وبالنسبة للتعليم فإن إعلان السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠١٩ عاماً للتعليم، وإقامة المنتدى العالمي للبحث العلمي (مارس ٢٠١٩) وإطلاق وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لمشروع تطوير التعليم ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال، ليؤكد عزم الدولة المصرية على الاهتمام وتطوير العنصر البشري أساس وقلب التنمية.

٤ .تقييم جوانب الأداء التنموي البيئي

من الصعب تحقيق هدف الاستراتيجية الخاص بنسبة الموارد المائية المستهلكة لإجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة المتاحة بدون التوسع في مشروعات تحلية المياه من ناحية، واتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار ظاهرة التغيرات المناخية على الموارد المائية من ناحية أخرى. وكذلك من الصعب تحقيق هدف متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٣٠.

بالنسبة لتركيز ملوثات الهواء، على الرغم من تخطى مؤشر عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المستهدف له في عام ٢٠٢٠. إلا أن هناك ضغطاً شديداً علي الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في بعض المحميات نتيجة الكثافة المرتفعة من الزائرين، مما قد ينبئ بالتدهور السريع لهذه المحميات، ويهدد استدامتها في المستقبل، إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تدهور هذه المحميات.

يُؤخذ على مؤشرات قياس الأداء البيئي بالاستراتيجية بشكل عام عدم وضوح درجة التأثير والتشابكات بين بعض مؤشرات القياس ذات التأثير البيئي المباشر. فعلى سبيل المثال، يوجد فصل لبعض مؤشرات قياس أنشطة الاقتصاد الأزرق عن مؤشرات قياس الأداء البيئي، وعدم قياس البعض الآخر، في حين أن الاقتصاد الأزرق جزءاً أساسياً من الاقتصاد الأخضر بصفة عامة، والنظم البيئية بصفة خاصة.

تحسنت بعض مؤشرات التنمية العمرانية مقارنةً بقيمها في سنة أساس الاستراتيجية، بل وحققت المستهدف لها في عام ٢٠٢٠، وهى: فجوة الإسكان، ونصيب الفرد من المساحات الخضراء في المدن، ونسبة السكان الذين لديهم نظام مياه شرب آمنة، حيث اعتمدت الدولة استراتيجية المدن الخضراء في كافة المدن الجديدة، للتوسع في المساحات الخضراء داخل تلك المدن. بينما بعض المؤشرات الأخرى قد تحسنت، ولكنها مازالت بعيدة عن تحقيق المستهدف لها في عام ٢٠٢٠، مثل: نسبة الزيادة في مستخدمي وسائل النقل الجماعي بسبب انخفاض مستوى جودة الخدمة المقدمة عن المستوى المطلوب لجذب فئات الدخل الأعلى في المجتمع، والمتمثل في انتظام مواعيد القطارات، وما إلى ذلك. (تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨).

٥. أهم تحديات وضرورات تحديث الاستراتيجية

تواجه عملية التنمية في مصر ومن ثم تحقيق المستهدفات الواردة بالاستراتيجية مجموعة من التحديات، سوف يكتفى هنا بذكرها، على أن تكون موضعاً لكتابات أخرى، والمتمثلة في: تمويل التنمية – الحوكمة – اللامركزية – قواعد البيانات المتكاملة – بناء قدرات العنصر البشري – الزيادة السكانية. (Egypt Voluntary National Review 2018) ويضيف إليها الكاتب منظومة القيم المجتمعية.

أما بالنسبة لضرورات التحديث، فمنذ أن دشن السيد رئيس الجمهورية الاستراتيجية وأطلقها في فبراير ٢٠١٦، أي منذ أكثر من ثلاث سنوات، طرأت العديد من المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، والتي تعد بمثابة مستجدات تتطلب بدورها مراجعة الاستراتيجية ومحاورها المختلفة ومستهدفاتها الكمية، وذلك باعتبار أن أي وثيقة استراتيجية بطبيعتها هي وثيقة حية ومرنة يتم تعديلها تبعاً لظروف الحال.

وتتلخص أهم تلك المستجدات التي تستوجب التحديث من وجهة نظر الكاتب فيما يلي:

- برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحقيق غالبية مستهدفاته (٢٠١٦– ٢٠١٩)
- تنفيذ واستكمال الاتفاق مع صندوق النقد وقرب انتهائه (٢٠١٦ – ٢٠١٩)
- التحرير الكامل لسعر الصرف (٢٠١٦) وبدء التحسن في قيمة الجنيه
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وتحقيق مستهدفات الطاقة ٢٠٣٠
- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني
- عودة وتدعيم العلاقات المصرية الأفريقية
- تنامي الاهتمام بمبادرة الحزام والطريق (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري لربط قارات آسيا بأوروبا وإفريقيا)
- أزمة وتداعيات الأسواق الناشئة (٢٠١٨)
- تداعيات السياسات الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين (٢٠١٨)
- تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي
- تداعيات الثورة التكنولوجية الرابعة ومشتقاتها المختلفة على تنفيذ استراتيجية الدولة لتحقيق التحول إلى المجتمع الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة

رابعاً: دور برنامج الإصلاح الاقتصادي فى دعم التخطيط للتنمية المستدامة

اعتمدت مصر في برنامجي الإصلاح الاقتصادي السابقين (١٩٩١ و ٢٠٠٤) على سياسات التثبيت مع تحرير جزئي لسعر الصرف، لمواجهة العجز في الموازنة العامة، مما أدى إلى تحسن نسبي في الأجل القصير في المؤشرات المالية والنقدية، ولكن نظراً لعدم تحقيق إصلاح هيكلي متكامل بجانب الإصلاح المالي والنقدي، وعدم مواجهة الأعباء الاجتماعية الناجمة عن

أعباء الإصلاح الاقتصادي، وبشكل خاص للفئات ذوي الدخل المحدود، لم تستكمل مصر أي من البرنامجين بسبب الضغوط المجتمعية بصفة أساسية.

أما برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦) والذي قارب على الانتهاء بنجاح، فقد استفاد من أخطاء الماضي من خلال تطبيق سياسات تثبيت ناجحة و تحرير كامل لسعر الصرف مع ترشيد للإنفاق الحكومي وتوجيه الاستثمارات تجاه المشروعات القومية الكبرى لاستيعاب أكبر قدر من العمالة وتقليل معدلات البطالة مع زيادة الاستثمارات الحكومية لتطوير منظومتي التعليم والصحة، وإصلاح هيكلي في بعض القطاعات مثل قطاع الكهرباء والطاقة، مع التركيز على القطاعات الواعدة التي تحقق قيمة مضافة عالية، بالإضافة إلى إصلاحات تشريعية أساسية، هذا بالإضافة إلى توجيه اهتمام خاص لمنظومة الحماية الاجتماعية المتكاملة لمواجهة أعباء الإصلاح الاقتصادي.

كذلك ومن أهم الركائز التي يقوم عليها برنامج الإصلاح الالتزام بالشفافية والمساءلة. ويشمل هذا كلاً من شفافية المالية العامة والإصلاحات التي تستهدف الحد من فرص الأنشطة ذات الكسب الريعي وتقليص العائد منها، وتعمل السلطات أيضا على تحسين المنافسة، مما يضيق المجال أمام أنشطة الكسب الريعي والتلاعب بالسوق. ومن الإجراءات الأخرى التي تحد من فرص الكسب الريعي إجراء إصلاحات في نظام الحصول على الأراضي الصناعية وفي إجراءات المشتريات الحكومية.

وقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٦ على تقديم مساعدة مالية لمصر من خلال اتفاق يتيح الاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد "بقيمة حوالي ١٢ مليار دولار أمريكي. وكان المجلس قد وافق على أن المراجعة الأولى في ١٣ يوليو ٢٠١٧ والمراجعة الثانية في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ والمراجعة الثالثة في ٢٩ يونيو ٢٠١٨ والمراجعة الرابعة في ٤ فبراير ٢٠١٩، وقد تمت جميع المراجعات السابقة مع إشادة من جانب الصندوق. ويدعم الصندوق برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل استعادة استقرار الاقتصادي الكلي وإعادة مصر إلى مسار النمو القوي والقابل للاستمرار. وعلى وجه التحديد، يهدف البرنامج إلى تحسين عمل أسواق النقد الأجنبي، وتخفيض عجز الموازنة العامة والدين الحكومي، وزيادة النمو لخلق

فرص العمل، وخاصة للنساء والشباب. ويهدف البرنامج أيضا إلى حماية الفئات الأقل دخلاً في المجتمع أثناء عملية الإصلاح www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas.

وفي ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي وبنظرة عامة على مساهمة القطاعات المختلفة في تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ يلاحظ أن قطاع الإنشاءات والأنشطة العقارية والمرافق الداعم للنشاط الصناعي يحظى بنسبة مساهمة مرتفعة قدرها ١٩.٣%، بينما تعد الصناعة التحويلية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بنسبة مساهمة تصل إلى ١٧.٥%، وتحتل الأنشطة التجارية أهمية كبيرة ومتزايدة بنسبة مساهمة ١٣.٣%، كما تبرز أهمية قطاع الزراعة نظراً لارتفاع الوزن النسبي في الهيكل القطاعي ١٠.٤%، وكثافتها التشغيلية مما يسهم في خفض معدل الفقر، فضلاً عن علاقتها الارتباطية بالقطاعات الأخرى، وكذلك أهميتها الاستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مستلزمات القطاع الصناعي، أما نشاط الاستخراج وبشكل خاص الغاز الطبيعي، يمثل العامل الديناميكي في النمو لتعاظم الاكتشافات والطاقات الإنتاجية بنسبة مساهمة ١٠.٢% في النمو. هذا بالإضافة إلى قطاع السياحة والذي يأتي في مقدمة القطاعات الخدمية، ويتسم بارتفاع القدرة على النمو والتشغيل والتنافسية الدولية، وحقق مساهمة قدرها ٨ %، وكذا قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهو قطاع واعد متسارع النمو وساهم بمعدل ٧% في النمو، وداعم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وبشكل خاص الاقتصاد القائم على المعرفة والتحول للمجتمع الرقمي.

وهكذا يتضح أن القطاعات السبعة السابقة هي القطاعات الواعدة والرائدة للنمو وتساهم بما نسبته ٨٥.٧% من معدل النمو المحقق في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدركه المخطط وتم التركيز على تلك القطاعات الواعدة في الخطة متوسطة المدى (٢٠١٨/٢٠١٧ – ٢٠٢٢/٢٠٢١) ومن ثم يتم توزيع الاستثمارات في تلك القطاعات في ضوء مجموعة من المعايير الهامة وهي الوزن النسبي للقطاع ومساهمته في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، والقدرة على تشغيل العمالة، ودرجة التشبيك مع القطاعات الأخرى، ودرجة التنافسية الدولية وتوليد القيمة المضافة، إضافة إلى القدرة علي تحقيق معدلات متسارعة في النمو. (الخطة متوسطة المدى ٢٠١٨/٢٠١٧ – ٢٠٢٢/٢٠٢١. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. www.mpmar.gov.eg).

ويمكن تلخيص أهم ثمار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فيما يلي:

- ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥.٢% في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ كأعلى معدل نمو للاقتصاد المصري على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا مقارنة بمتوسط ٢.٣% بين عامي ٢٠١١ / ٢٠١٤، وتستهدف مصر خلال العام ٢٠١٩/٢٠١٨ الوصول بمعدلات النمو إلى ٥.٦%.
- انخفاض العجز المالي الكلي من أعلى مستوياته عند ١٦.٧% بالناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ إلى ٩.٨% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨.
- تحقيق فائض أولي بحوالي ٢% في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧، وذلك لأول مرة منذ نحو ١٠ سنوات.
- خفض معدلات الدين الذي بلغ ١٠٨% من الناتج المحلى الإجمالي في يونيو ٢٠١٧، إلى ٩٨% في يونيو ٢٠١٨، وتستهدف مصر خفض معدلات الدين إلى ٩٢% خلال العام المالي الجاري
- خلق حيز مالي للاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية، ومن شأن هذه الاستثمارات أن تساعد على تحقيق نمو مستمر أعلى، وخلق فرص العمل، وزيادة القوة الشرائية للطبقة المتوسطة والطبقة محدودة الدخل في مصر
- تنفيذ برامج التدريب المتخصصة للشباب وبرامج المساعدة في البحث عن عمل، ولمساعدة المرأة على الانضمام للقوى العاملة، حيث تضمنت موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ مخصصا قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصري لزيادة دور الحضانة العامة. وتمت زيادة هذا المخصص إلى ٥٠٠ مليون جنيه مصري في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ ثم ٦٠٠ مليون جنيه مصري في ٢٠١٩/٢٠١٨.
- تحقق تقدم ملحوظ في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة الثقة في الاقتصاد، وساهمت المشروعات القومية الكبرى والقطاعات الواعدة السابق الإشارة إليها في خلق فرص العمل اللازمة في تخفيض معدل البطالة، ولتحقيق نمو أسرع وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النمو وخلق الوظائف.

- استهدف جانب من الإصلاحات الهيكلية تحسين مناخ الأعمال، وزيادة فرص الحصول على الأراضي، والتمويل، وتعزيز المنافسة، وتحسين المساءلة والشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة والحد من الفساد، ولا شك أن إزالة القيود التي كانت تشكل عبئا يعوق زيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل، سوف تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو وتوظيف أعلى وتحسين مستويات المعيشة.

خامساً: توجهات المرحلة الحالية: ملامح خطة التنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠٢٠

في ضوء البيان الذي ألقته السيدة وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب بشأن خطة التنمية المستدامة (أبريل ٢٠١٩)، يمكن استخلاص أهم ملامح الخطة المستقبلية والتي تؤكد على ما سيتم إبداؤه من تفاؤل بشأن مستقبل الاقتصاد المصري فيما يلي:

- **زيادة الاستثمارات الكلية** لترتفع نسبتها للناتج إلى ١٨.٦%، مقارنة بنسبة تقدر بنحو ١٧.٣% فى عام ٢٠١٩/١٨، وتستهدف خطة ٢٠٢٠/١٩ تحقيق استثمارات كلية فى حدود ١.١٧ تريليون جنيه، بنسبة زيادة ٢٧% عن استثمارات عام ٢٠١٩/١٨.

- **مواصلة النمو الاقتصادي المرتفع** ليسجل ٦% بالمقارنة بنسبة نمو متوقعة ٥.٦% عام ٢٠١٩/١٨.

- **استهداف الاستمرار في الاتجاه التصاعدي لمعدل النمو الاقتصادي** ليصل إلى ٧.٢% نهاية ٢٠٢٣/٢٢.

- **معدل نمو مرتفع ومستدام بإعطاء دفعة قوية للأنشطة الاقتصادية الواعدة** عالية الانتاجية وسريعة النمو، وفى مقدمتها القطاعات التى تحظى بعلاقات تشابكية وترابطية قوية مع غيرها من القطاعات والأنشطة كقطاع الصناعة التحويلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سبيل المثال.

- **استمرار التحول الهيكلي فى مصادر النمو الاقتصادي** بالاعتماد المتزايد على الاستثمار وصافى التغير فى الصادرات لترتفع مساهمة كل منهما فى النمو إلى ٤٢% و٣٨% على التوالي، بإجمالي مساهمة ٨٠% فى نمو الناتج، وهو تطور إيجابي يعكس أهمية دفع عجلتي الاستثمار

والتصدير كمحاور أساسية للنمو، بجانب تعزيز مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي فى إطار إصلاح منظومة الأجور.

- **مراعاة اعتبارات التوازن بين هدفي بناء الإنسان وتحسين جودة الحياة** عند النظر فى توزيع الاستثمارات القطاعية، ويخص مجموعة القطاعات السلعية نحو ٤٠% (والتي تضم أنشطة الزراعة والصناعة والاستخراجات والكهرباء والتشييد والبناء)، وقطاعات الخدمات الانتاجية نحو ٣٤% (وتشمل التجارة والنقل والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) وقطاعات الخدمات الاجتماعية والبشرية (والتي تضم التعليم والصحة والتضامن الاجتماعي والثقافة والشباب والرياضة) ٢٦%.

- **الالتزام بالتوجه الاستثماري نحو المحافظات الأكثر احتياجاً**، وخاصة فى الصعيد، وذلك بتطبيق معادلة تمويلية تستهدف التوسع فى الاستثمارات التى تأخذ بعين الاعتبار الفجوات التنموية القائمة، مثل معدلات الفقر والبطالة والأمية.

- **إطلاق المرحلة الأولى من برنامج استهداف الفجوات التنموية** فى القرى الأكثر احتياجا باستثمارات ١.٣ مليار جنيه غطت خمس محافظات بالوجه القبلى عام ٢٠١٩/١٨، وسيشهد عام ٢٠٢٠/١٩ استكمال المرحلة الثانية للبرنامج فى سبع محافظات باستثمارات قدرها ٧ مليار جنيه.

- **تحقيق التوزيع المكاني المتكافئ**، اشتملت الخطة على استثمارات عامة قدرها ٤١.٧ مليار لمحافظات الصعيد تشكل ٢٢% من جملة الاستثمارات العامة الموزعة وبنسبة زيادة ١٢% عن عام ٢٠١٩/١٨.

- **تطبيق استراتيجية النمو القائم على التشغيل** بما يسمح بتراجع معدل البطالة من مستواه الحالي إلى نحو ٨.٥% فى نهاية عام الخطة، ومع التركيز بدرجة أكبر على تقليل الفروق النوعية والعمرية لهذه المعدلات، بإتاحة مزيد من فرص العمل للإناث والشباب، وكذلك تقليص التباينات على مستوى المحافظات بإعطاء أولوية لمستويات التشغيل بمحافظات الصعيد بوجه خاص، وفى ريف كافة محافظات الجمهورية بوجه عام.

سادساً: آفاق وفرص وتحديات التخطيط للتنمية المستدامة في مصر

مع نهاية عامين ونصف تقريباً من بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل ٢٠١٦، يمكن رصد مجموعة من متفائلة المؤشرات الإيجابية لأداء الاقتصاد المصري مصحوبة ببعض

التحديات التي يتوجب مواجهتها لتحقيق المستهدفات الكلية من ناحية، وتخفيف الأعباء الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي من على كاهل المواطنين بشكل عام والطبقات محدودة الدخل بشكل خاص (زهران، ب. ٢٠١٨).

وتبرز الجوانب التالية أبرز الآفاق والفرص المتاحة في المرحلة المقبلة:

- أكدت نتائج التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي تحت عنوان "آفاق الاقتصاد العالمي وتوقعات النمو لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩" على استمرارية تطور أداء الاقتصاد المصري في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث استمرت النظرة الايجابية لصندوق النقد الدولي في أداء الاقتصاد المصري رغم الأزمة الطاحنة التي تشهدها الأسواق الناشئة، وأبقى على توقعاته السابقة لمعدلات نمو الاقتصاد المصري رغم تخفيضه لتوقعات نمو كل من الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو بسبب التوترات في مجال السياسة التجارية وفرض تعريفات جمركية على الواردات وكذلك التراجع في طلبيات التصنيع وحجم التجارة.

وهو أمر إيجابي ولا يمكن إغفاله أو تناوله كمعلومة عابرة، خاصة وأن نتائج الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ أظهرت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥.٢%، محافظاً على نفس المعدل الذي تم الإقفال عليه في نهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وكان من الممكن تحقيق معدل نمو أعلى، لولا أزمة الأسواق الناشئة التي عصفت بالعديد من الدول مثل تركيا والأرجنتين والبرازيل وفنزويلا، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق، مما أثر على السوق العالمي، وبشكل خاص فيما يتعلق بتكلفة الاقتراض وصعوبة جذب الاستثمارات، يضاف إلى ذلك وجود رصيد مناسب من الاحتياطي من النقد الأجنبي تدور قيمته حول ٤٤.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨ والربع الأول من عام ٢٠١٩ ، والذي كان بمثابة حائط صد تجاه ارتفاع فاتورة الاستيراد وخروج بعض الاستثمارات الأجنبية من البورصة، وتأجيل الطروحات الحكومية في البورصة والتي كان مقرراً لها النصف الأخير من عام ٢٠١٨، وأيضاً خروج بعض من استثمارات الأجانب في أدوات الدين المحلية في مصر واتجاههم إلى أسواق تمنحهم أسعار فائدة مرتفعة.

- أكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد المصري سينمو بمعدل ٥.٥% في ٢٠١٩ بفضل النمو المتوقع في بعض القطاعات مثل قطاع السياحة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستمرار تحسن الثقة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح الذى تنفذه الحكومة المصرية.

وتشير توقعات الصندوق للنمو في منطقة الشرق الأوسط إلى أن وتيرة النمو المصري تبلغ أكثر من ضعف نسبة النمو المتوقع للمنطقة، حيث يتوقع الصندوق أن يبلغ متوسط النمو بالشرق الأوسط ٢% خلال العام الجاري مقارنة مع 2.5% في ٢٠١٧، فيما تشير توقعات الصندوق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان إلى نمو قدره 2.4% في ٢٠١٨ مقارنة مع 2.7% العام الماضي.

وهو أمر أيضاً إيجابي جداً ويدعو للتفاؤل بمستقبل الاقتصاد المصري والذي لم يكن ليتحقق لولا الإرادة السياسية التي ساندت الحكومة نحو الاستمرار والمضي قدماً في برنامج الإصلاح الاقتصادي للوصول لمرحلة جني ثمار النمو والإصلاح، بعد أن اعتدنا في العقود الماضية التراجع في برامج الإصلاح الاقتصادي بعد البدء فيها وتحمل فواتير الإصلاح استجابة للضغوط المجتمعية وبشكل خاص برنامج ١٩٩١ وبرنامج ٢٠٠٤. وهو ما يميز برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي والذي بدأ في ٢٠١٦ بأنه كان مصحوبا بمجموعة من السياسات الاجتماعية الحمائية للفئات محدودة الدخل سواء من خلال برامج الحماية الاجتماعية المتمثلة في الدعم النقدي المباشر مثل برنامجي تكافل وكرامة، أو الدعم العيني من السلع التموينية ورفع قيمته ليصل إلى مائتي جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد، بالإضافة إلى برامج الأسرة المعيلة وقروض مستورة ووثيقة أمان وغيرها، كل ذلك بجانب المضي قدماً في تنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعي والقضاء على العشوائيات.

- أشار رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونج كيم، إلى أن مصر من بين أربع دول قامت بإصلاحات ناجحة، وأشاد كيم بجهود مصر في الاستثمار في رأس المال البشرى، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لخفض الدعم على بعض المحروقات، وإعادة توجيه تلك الأموال لصالح تنمية منظومتي الصحة والتعليم في البلاد ضمن استثماراتها في العنصر البشري، وهو ما يتسق قولاً وعملاً مع مبادرة السيد رئيس الجمهورية فيما يتعلق باستراتيجية بناء

الإنسان المصري، وهو ما يضعه المخطط المصري نصب عينيه خلال الفترة القادمة سواء من حيث زيادة نسبة المخصصات الموجهة للإنفاق على كل من التعليم والصحة، أو من خلال خطة متكاملة لتدريب وتأهيل الكوادر المختلفة في الجهاز الحكومي في إطار تحقيق مستهدفات الإصلاح الإداري والذي يعد بدوره العمود الفقري للإصلاح الاقتصادي وجوهره بطبيعة الحال العنصر البشري.

- انتهاج سياسة المحاور المتوازية في تنمية الاقتصاد، فعلى الرغم من صعوبات التمويل السابق إيضاحها، وأهمية توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية المباشرة، لم تغفل الدولة الإنفاق على رأس المال البشري من خلال مخصصات الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب، وهو ما سينعكس بالإيجاب على كافة القطاعات الاقتصادية.

- استهل الربع الأول من عام ٢٠١٩ بمبشرات تدعو للتفاؤل الحقيقي بمستقبل الاقتصاد المصري، أولهما وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي لأول مرة من الغاز الطبيعي، وهو ما يعني توفير ما يقرب من ٣.٢ مليار دولار سنوياً، تتحملها الموازنة العامة للدولة لاستيراد الغاز المسال، بل وبدأت وزارة البترول في أولى خطوات تصدير الغاز الطبيعي. وثانيهما وهو تحسن سعر صرف الجنيه في مقابل الدولار وبدء اتخاذ اتجاه نزولي لأول مرة منذ تحرير سعر صرف الجنيه في الثالث من نوفمبر ٢٠١٦، وحتى وإن كان التحسن في حدود ٤.٢% فقط إلا أنه آثاره الإيجابية بدأت على الفور في قرار السيد محافظ البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الإقراض والإيداع بمقدار ١%، وهو ما يمكن أن يكون له مردوده الإيجابي على المزيد من جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

- سعى الحكومة لتهيئة البيئة التشريعية ودعم البنية التحتية لتوفير المناخ الملائم للاقتصاد الرقمي وتطبيقه في جميع مجالات الاقتصاد القومي لجذب الكثير من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يعد التحول إلى الاقتصاد الرقمي أحد البنود الهامة في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

ولعل من أبرز الجهود المبذولة للتحول للاقتصاد الرقمي وتحسين الوضع الاقتصادي، إنشاء المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية عام ٢٠١٧، ومن أبرز مهامه خفض التعامل بأوراق النقد

خارج القطاع المصرفي من خلال الأنظمة الإلكترونية سواء عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول أو الماكينات، وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني والإشراف عليها، ومواجهه عمليات غسيل الأموال، وتحقيق الشمول المالي من خلال جذب أكبر عدد من المواطنين، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتحقيق التنافسية في سوق خدمات الدفع وحماية حقوق مستخدمي نظم الدفع الإلكتروني.

- هناك فرص واعدة للاقتصاد المصري في ظل الإجراءات التجارية الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين، حيث يمكن أن تسعى مصر إلى توطين بعض الصناعات الصينية في مصر وتصديرها للولايات المتحدة كالصناعات النسيجية على سبيل المثال، كذلك يمكن الاستفادة من خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي بعقد اتفاقات شراكة بشروط أفضل لصالح الاقتصاد المصري.

- اهتمام الدولة بكافة مؤسساتها بأفريقيا باعتبارها العمق الاستراتيجي لمصر، وزيارة السيد رئيس الجمهورية الأخيرة للصين (أبريل ٢٠١٩) في إطار انضمام مصر لمبادرة الحزام والطريق، و تأكيد السيد رئيس مجلس الوزراء خلال اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدت ضمن فعاليات منتدى أفريقيا ٢٠١٨، تحت عنوان "مصر بوابة العبور إلى أفريقيا"، وذلك بحضور عدد من الوزراء ومسئولي مؤسسات التمويل الدولية على أن الحكومة تضع على أجندة اولوياتها أن تكون مصر جزءاً لا يتجزأ من أفريقيا، وهو ما يتواكب ايضاً مع رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي العام القادم، كل ذلك يبشر بفتح مجالات واسعة للشراكات والاستثمارات المتبادلة بين مصر والدول الأفريقية.

- اتساق في التوزيع القطاعي للاستثمار الحكومي مع التوجهات العامة للدولة واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ومع المحددات والمعايير التي وضعتها الحكومة، ومع ذلك فإن كفاءة تلك الاستثمارات وأثرها المتوقع على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، يتوقف على مدى النجاح في دعم آليات الحوكمة وجهود الإصلاح الإداري والمؤسسي.

- تأكيد التوزيع العادل لثمار النمو فى جميع أنحاء مصر، فقد ساعدت خطة الإصلاح الاقتصادي فى تأسيس بنية تحتية قوية ومتكاملة فى جميع المحافظات والمناطق النائية والمهمشة، وتحرص الحكومة على التوزيع العادل لثمار النمو وذلك من خلال توجيه الاستثمارات

الحكومية لسد الفجوات التمويلية فى المحافظات، وتم توجيه حوإلى ٣٧ مليار جنيه لمحافظات الصعيد فى خطة عام ٢٠١٩/٢٠١٨، فضلاً عن توجيه ٣ مليار جنيه لتنمية محافظتي جنوب وشمال سيناء، وتصدرت محافظات الوجه القبلي فى الحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية، بنسبة ٤٣% يليها المحافظات الحضرية بنسبة ٢٧%، ثم محافظات الوجه البحري بنسبة ٢١% ثم المحافظات الحدودية بنسبة ٩% (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري www.mpmar.gov.eg.

وفي نفس السياق أعلنت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، المؤشرات الاقتصادية عن الربع الثالث من العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨، والتي تؤكد على المسار الصحيح الذى يسير فيه برنامج الإصلاح الاقتصادي (www.mpmar.gov.eg).

- ارتفع معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من العام المإلى الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ليسجل ٥.٦% مقارنة بـ٥.٤% عن الربع المناظر فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.
- تستهدف الحكومة تحقيق معدل نمو قد يصل إلى ٥.٨% فى الربع الرابع من العام المالى الحالي.
- أنفقت الحكومة ٣١٠ مليارات جنيه استثمارات عامة خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة نمو ١٩.%
- ارتفعت الاستثمارات الحكومية بنسبة بلغت ٢٦% لتبلغ ٩٠ مليار جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
- انخفاض معدل البطالة إلى ٨.٩% فى الربع الثاني من العام المالى الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنةً بحوالي ١١,٣% فى الربع المناظر من العام السابق ٢٠١٨/٢٠١٧.
- تراجع متوسط معدل التضخم السنوي ليبلغ ١٤% فى التسعة أشهر الأولى من العام ١٨/٢٠١٩ مقارنةً بحوالي ٢٥.٦% فى الفترة ذاتها من العام المناظر ٢٠١٨/٢٠١٧.
- ارتفعت تدفقات النقد الأجنبي من المصادر الرئيسية لتبلغ نحو ٣٨.٨ مليار دولار فى النصف الأول من ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بنحو ٣٦.٢ مليار دولار فى النصف المناظر من العام الماضي بنسبة نمو ٧.١.%

- تطور صافى الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي لتبلغ ٤٤.٢ مليار دولار فى أبريل ٢٠١٩.
- تغطى الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي الواردات السلعية من ٣,١ شهراً فى يونيو ٢٠١٣ إلى حوالى ٨ أشهر فى أبريل ٢٠١٩.

على الجانب الآخر، هناك العديد من التحديات التى تواجه المخططين وصُناع السياسات العامة ومتخذي القرار في المرحلة المقبلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أهمها:

- ضرورة متابعة بعض المتغيرات العالمية الهامة مثل إعلان البنك الفيدرالي الأمريكي زيادة جديدة على معدلات الفائدة، بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل سعر الفائدة على الدولار الأمريكي إلى 2.30%، وهى الزيادة الرابعة خلال عام ٢٠١٨ والثامنة خلال عامين. ومن المتوقع استمرار تلك الزيادات لأكثر من مرة خلال عام ٢٠١٩. ولا شك أن هذا الارتفاع في الفائدة الأمريكية يزيد من حجم التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري على عدة مستويات، فمن ناحية تعانى الموازنة العامة من عجز مالي تحتاج لسده من خلال الاقتراض سواء المحلى أو الخارجي عبر قروض مباشرة أو طرح سندات دولية، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات الدين المحلية، وهو ما قد يسبب ضغوطاً إضافية على راسمي السياسة المالية لسد الفجوة التمويلية من خلال الاقتراض المحلى.
- توقعات بارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي حال طرح سندات دولية في الخارج، مما يجعل من وزارة المالية في حالة تحدي مستمرة للبحث عن وسائل تمويلية أقل تكلفة لسد عجز الموازنة.
- الحاجة إلى إعادة ترتيب أولويات الاستثمار الخاص، بحيث تكون للقطاعات الإنتاجية المتمثلة بصفة أساسية في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، مما يتطلب وضع السياسات والآليات لتهيئة بيئة الاستثمار المحفزة للاستثمار الخاص لإعادة ترتيب أولوياته نحو القطاعات الإنتاجية الأكثر مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في هذه المرحلة من مراحل التنمية التي تمر بها مصر.

ختاماً مع كل ما حققته مصر خلال السنوات الأربع الماضية من إنجازات، ومع استعادة الأمن وانحسار موجة الإرهاب، يحدونا الأمل بمستقبل أفضل ومشرق لمصرنا الغالية، مع السير في الخيار الوحيد وهو خيار التنمية، والذي يتطلب تكاتف جميع الجهود على مختلف الأصعدة،

والعمل المستمر والدؤوب في شتى المجالات بكل جدية واتقان للعبور بالاقتصاد المصري نحو مرحلة الازدهار وقطف ثمار التنمية.

ملحق رقم (١)

شكل رقم (١)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٨/٢٠١٧)

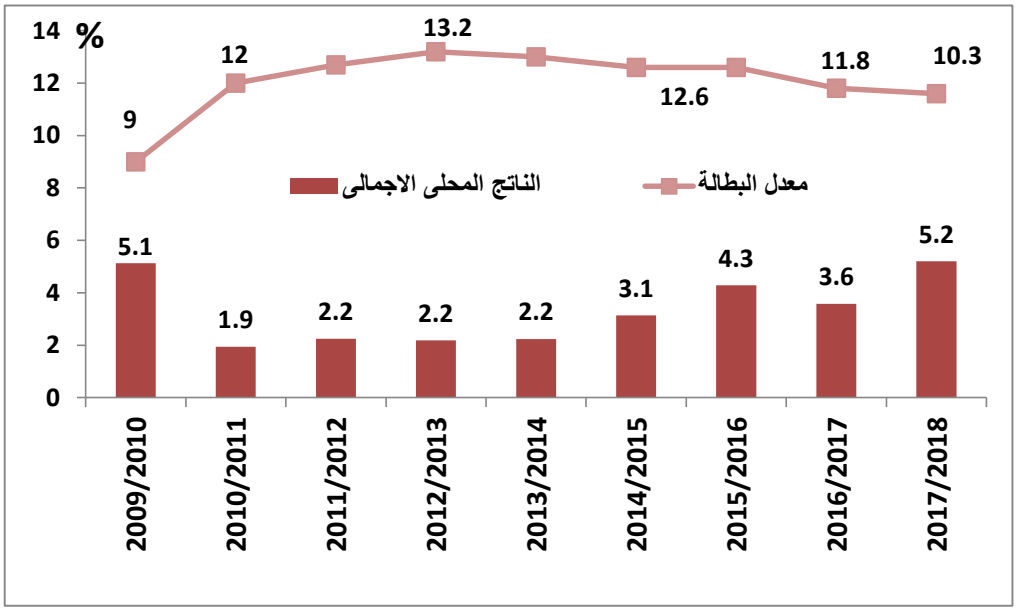

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية للمؤشرات الاقتصادية. www.mpmar.gov.eg. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. بيانات العمالة. سنوات مختلفة. www.capmas.gov.eg.

شكل رقم (٢)
تطور نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٩-٢٠١٨/٢٠١٧)

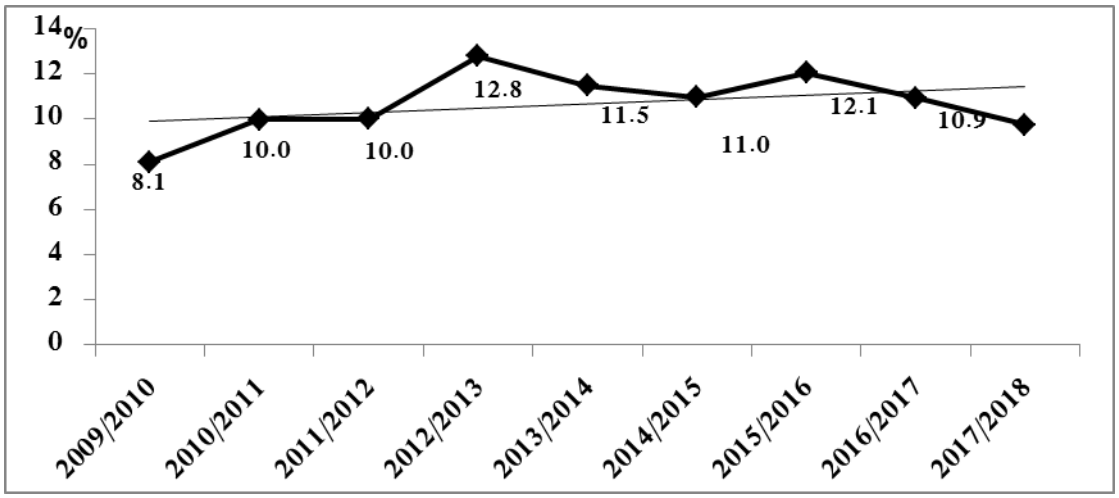

المصدر: وزارة المالية. www.mof.gov.eg .

شكل رقم (٣)
تطور معدل الاستثمار المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٩-٢٠١٨/٢٠١٧)

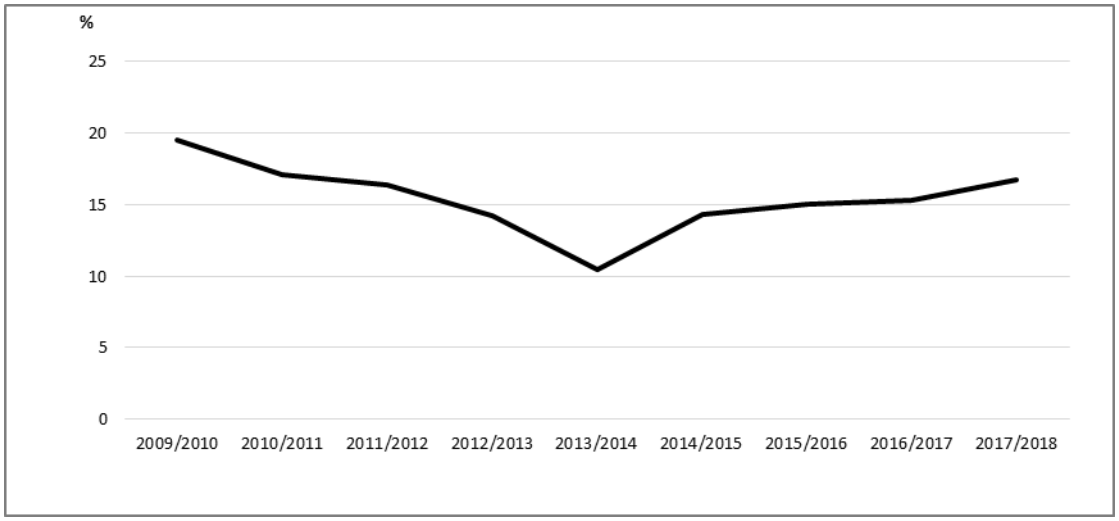

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية للمؤشرات الاقتصادية www.mpmar.gov.eg

شكل رقم (٤)
عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٧/٢٠١٨)

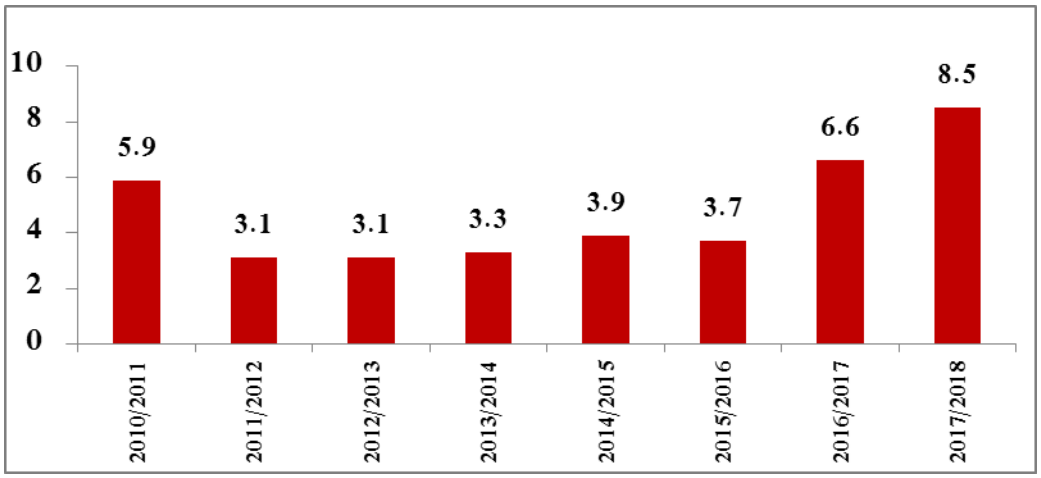

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الاقتصادية. سنوات مختلفة .www.cbe.org.eg .

شكل رقم (٥)
تطور معدلات التضخم السنوية خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٨)

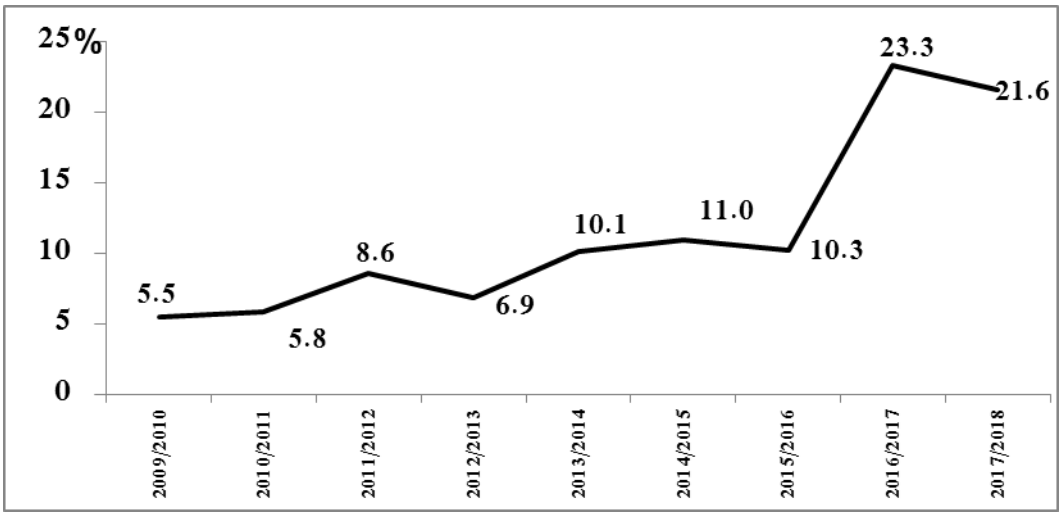

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الاقتصادية. سنوات مختلفة .www.cbe.org.eg .

شكل رقم (٦)
تطور معدل الادخار المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٨)

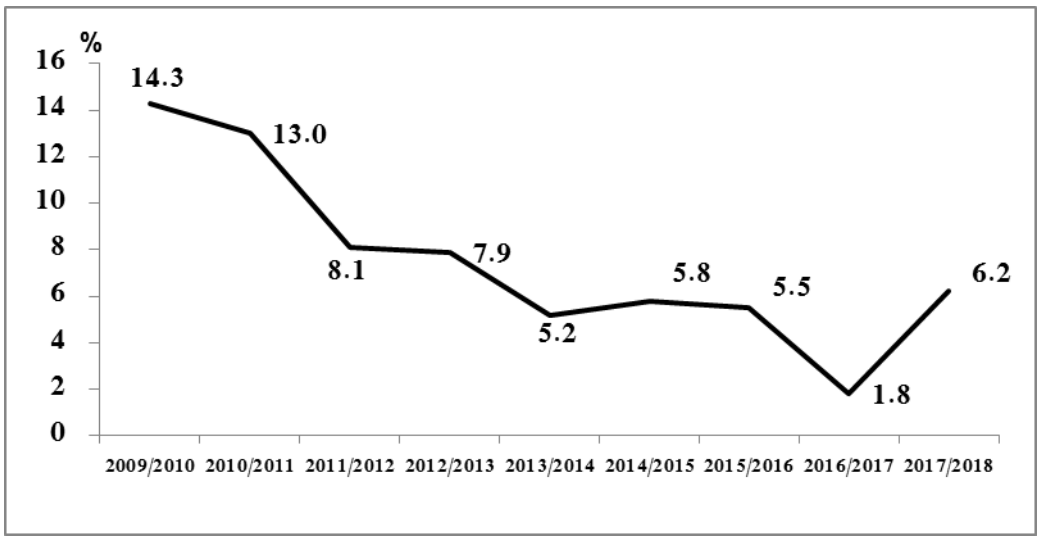

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية للمؤشرات الاقتصادية. www.mpmar.gov.eg

شكل رقم (٧)
تطور نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٨)

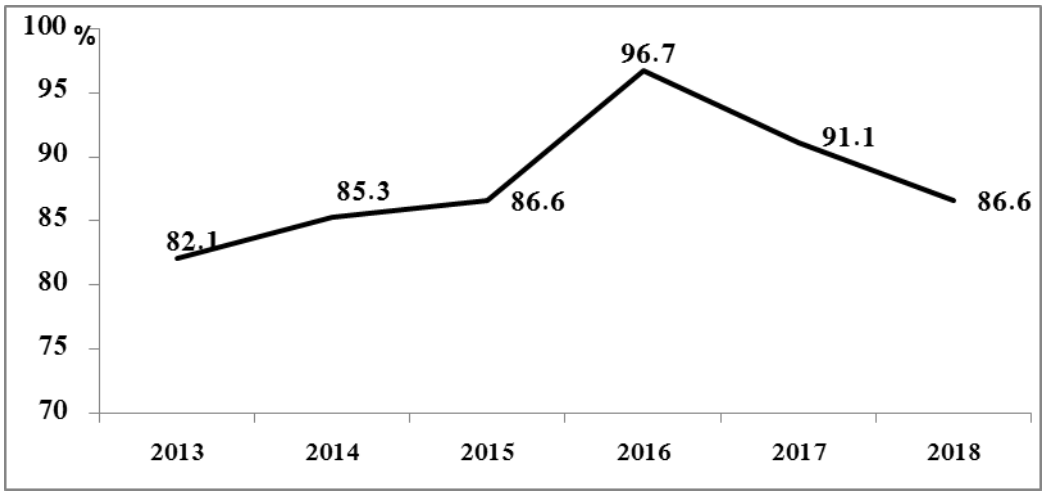

المصدر: وزارة المالية. www.mof.gov.eg .

شكل رقم (٨)
نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٨)

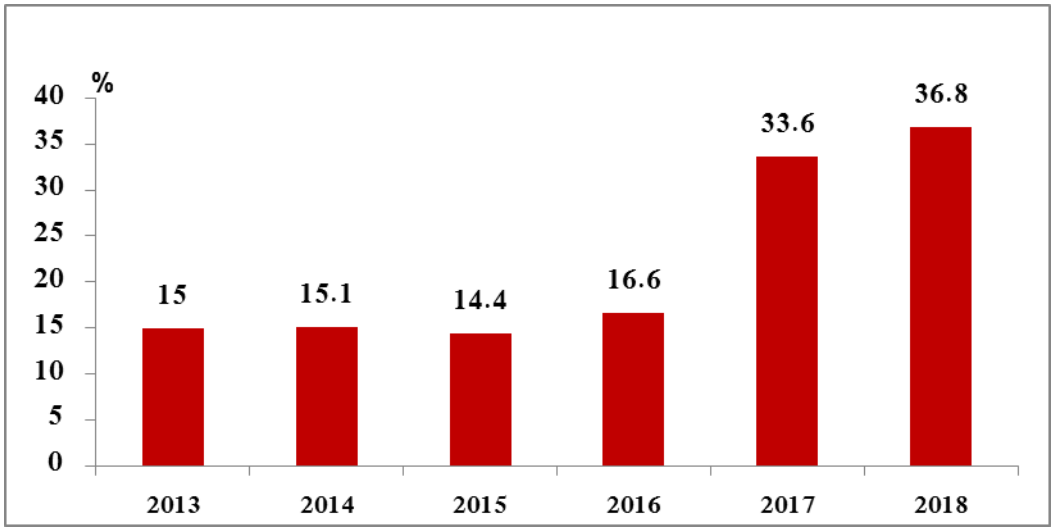

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الاقتصادية. سنوات مختلفة .www.cbe.org.eg .

ملحق رقم (٢)
المشروعات القومية الكبرى ضمن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

- قناة السويس الجديدة
- محور تنمية قناة السويس
- مشروع المليون ونصف المليون فدان
- المشروع القومى لتنمية سيناء
- المشروع القومى للطرق
- المشروع القومى لتنمية الصعيد
- إنشاء جيل جديد من المدن العمرانية (العاصمة الإدارية الجديدة – مدينة العلمين – مدينة دمياط للأثاث .....)
- المشروع القومى للإسكان الاجتماعي
- المنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- المشروع القومى للكهرباء
- مشروع هضبة الجلالة
- المثلث الذهبي

- مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي
- المركز اللوجيستي لتخزين وتداول الحبوب
- توشكي
- شرق العوينات
- المشروع القومى للاستزراع السمكي
- المشروع القومى للحاضنات التكنولوجية

المصادر

- الخطة متوسطة المدى ٢٠١٧/٢٠١٨ – ٢٠٢١/٢٠٢٢. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. www.mpmar.gov.eg.

- إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٠ –١٩٦٥. (١٩٦٠). لجنة التخطيط القومي. رئاسة الجمهورية. الجمهورية العربية المتحدة.

- البنك المركزي المصري. النشرة الاقتصادية. سنوات مختلفة. www.cbe.org.eg.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). التقرير الإحصائي الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى جمهورية مصر العربية. القاهرة. مصر.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. بيانات العمالة. سنوات مختلفة. www.capmas.gov.eg.

- تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨. (٢٠١٩) معهد التخطيط القومي. جمهورية مصر العربية. القاهرة.

- زهران، علاء الدين. (أ). (٢٠١٨). اقتصاد السوق الاجتماعي وضبط الأسعار. مجلة الأهرام الاقتصادي. مؤسسة الأهرام. مجلة الأهرام الاقتصادي. مؤسسة الأهرام. العدد رقم ٢٥٤٤ و العدد رقم ٢٥٤٥. فبراير. القاهرة. مصر.

- زهران، علاء الدين. (ب). (٢٠١٨). توقعات الاقتصاد المصري في ٢٠١٩ في ضوء تغيرات الاقتصاد العالمي. مجلة الأهرام الاقتصادي. مؤسسة الأهرام. العدد رقم ٢٥٨٠ و العدد رقم ٢٥٨١. ديسمبر القاهرة. مصر.

- محمد ماجد خشبة وآخرون (٢٠١٦). نحو إطار متكامل لقياس مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ علي أوضاع التنمية المستدامة في مصر.سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٦٨). معهد التخطيط القومي. القاهرة. مصر.

- مؤتمر إصلاح منظومة التخطيط في مصر: العبور إلى المستقبل. ٢٠١٢. معهد التخطيط القومي. جمهورية مصر العربية. القاهرة.

- هدى صالح النمر وآخرون. (٢٠١٥). الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٩). معهد التخطيط القومي. القاهرة. مصر.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية للمؤشرات الاقتصادية .www.mpmar.gov.eg
- وزارة المالية. www.mof.gov.eg.
- Egypt Voluntary National Review 2018. www.mpmar.gov.eg.
- OECD, “Strategies for Sustainable Development”, 2010.
- UNDP. 2018. United Nations Development Programme. "Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update". New York.
- World Bank, “Key Steps in Preparing a National Strategic Plan”, 2016.
- World Bank. 2017- 2019. “Doing Business”. Washington.
- World Bank. 2018. "World Development Indicators". Washington, D.C.
- World Economic Forum. 2018. The Global Competitiveness Report. Geneva.
- www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas.
- www.un.org/ar/millenniumgoals/61.shtml.